تحليل التوجه الاستثماري للمؤسسات الاقتصادية - حالة اقليم ولاية ورقلة -

An analytical study of the investment orientation of the active institutions in the province of Ouargla

قريشي خير الدين، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)
korichi.khayreddine@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 2023/04/15 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص:
نهدف من خلال هذه الدراسة تحليل التوجه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة من خلال الشكل القانوني لهذه المؤسسات وتوجهها للاستثمار حسب قطاع معين وتحديد النشاطات الأكثر استقطابا للمستثمرين، وللوصول الى النتائج المرجوة، استعملنا تحليل المعطيات المقدمة من طرف السجل التجاري فرع ورقلة، عبر تبويب تلك المعطيات واستخراج الاحصائيات وتحليلها، وقد توصلنا الى أن الشكل القانوني الغالب في توجه المستثمرين هو الشخص الطبيعي، الى جانب شركات المسؤولية المحدودة، كما توصلنا الى أن النشاط الأكثر استقطابا هو قطاع الإنتاجي الخدماتي، كما سجلنا غياب قطاع التصدير والاستيراد نتيجة للبعد الجغرافي للمنطقة عن مراكز العبور، هذا وتوصلنا كذلك الى ضعف نسبة الفئة النسوية بسبب الطبيعة الثقافية للمنطقة وهذا ما يطرح فكرة أهمية البعد السيسيولوجي في التأثير على توجهات الاستثمار

الكلمات المفتاحية: توجهات الاستثمار ، إقليم ولاية ورقلة، الشكل القانوني للمؤسسات.
تصنيف JEL : L53 ; L78 ; M00

Abstract: This study aims to analyze the investment orientation of companies operating in the Ouargla province, by analyzing the legal form of these companies and identifying the most attractive activities for investors. We have analyzed the data provided by the branch of the National Agency of the Trade Register in Ouargla, by tabulating these data, extracting and analyzing the statistics. The results obtained show that the preferred legal form for investors is the personal company (registration of a physical person), followed by the form of limited liability company in second position. They also show that the most attractive activity is the service sector. On the other hand, the absence of activity in the export and import sector is due to the geographical distance of the region from the transit centers. In addition, a low percentage of investors are in the female category due to the region's cultural nature, which highlights the importance of the sociological dimension in influencing investment trends.
***Keywords**: Investment trends, Ouargla province, Legal form.*
Jel Classification Codes : L53 ; L78 ; M00.

[1] **المؤلف المرسل:** قريشي خير الدين ، korichi.khayreddine@univ-ouargla.dz

I. مقدمة :

نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل التوجه الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة من خلال الشكل القانوني التي تنتهجه هاته المؤسسات لأجل الاستثمار في قطاع معين ومدي النشاطات الأكثر إستقطابا للمستثمرين من اجل تكثيف الجهود للنهوض بها، **وقد تناولنا في هذه الدراسة الإشكاليات التالية:**

هل هناك علاقة بين الشكل القانوني ونوعية نشاط الاستثمار المستقطب للمؤسسات الناشطة بإقليم ولاية ورقلة؟

ومحاولة للإجابة على الإشكالية أعلاه حاولنا تقسيم هذه الدراسة الى جزئين؛ جزء نظري تناولنا فيه بعض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة الى جانب الجزء التطبيقي الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية تحليلية لتوجه المؤسسات الناشطة بولاية ورقلة انطلاقا من قواعد بيانات السجل التجاري.

II. الاطار النظري للدراسة:

I.1. مفهوم الاستثمار :

يمكن تعريف الاستثمار بأنه من الإنفاق على الأصول الإنتاجية من اجل مشروع انتاجي حيث تصبح أصول رأسمالية، بهدف تحقيق عائد ربحي يضاف إلى الثروات ورؤوس الأموال.(فتحي محدة، عبد الباسط محدة، 2016، ص 253)، ويمكن أن نعرفه من منظور كلي على انه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في التنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الدولية بمشاركة رأس المال الوطني أو يمكن اعتبار استثمار الدولة من منظور كلي كل ما يدخل ضمن الانفاق العام من خلال مشاريع البنية التحتية للدولة قصد توصيل عناصر التنمية في مختلف مناطقها مما يساهم في رفع النشاط الاقتصادي بها الامر الذي يولد عوائد تنموية مستقبلية، (حاتم فارس الطعان، 2016، ص08) ، انظر كذلك. (Ekodo Raymond,Ndam Mama,Ousmanou Komanda2020)

وسواء من المنظور الكلي أو المنظور الجزئي فإن العامل المشترك في عملية الاستثمار هو كل تضحية بموارد اليوم للحصول على نتائج في المستقبل، شرط أن تكون قيمة هذه النتائج أكبر من قيمة الموارد المضحى بها، مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر، الزمن، مردودية وفعالية العملية والخطر المرتبط بالمستقبل.(نادية عواريب، 2007، ص55)، أنظر كذلك (سيد عبد النبي محمد 2019)، (الفضيل الرتيمي 2017)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار عملية استثمارية اذا تحقق ما يلي: - انفاق راسمالي، الزمن، انتظار عائد مستقبلي.

II.1. التعريف القانوني للمؤسسة المستثمرة:

يصعب إعطاء تعريف قانوني للمؤسسة لسبب بسيط كون أن المؤسسة هي مفهوم إقتصادي أكثر منه قانوني ومع ذلك يساعد تصنيفها بالنظر الي الاشكال القانونية التي تظهر بها أو الطابع الإقتصادي الذي يغلب نشاطها أو طبيعة ملكيتها علي تحديد مفهومها ، وفي كل الأحوال يختلف تعريفها بحسب النظام الإقتصادي المنتهج (عبد الله قادية، 2019 ص617). انظر كذلك .. (حساني مراني 2016)، (بوده نبيل ،اجيس سليم 2015)، (Youcef El Alami,Abdellali Fadlallah,Houda Bellamine2021).

وبالرجوع الى البيئة الجزائرية نجد أن عرّفت المادة 02 من الأمر04 - 01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها، المؤسسة العمومية الاقتصادية بالنظر إلى الشكل القانوني الذي تقتبسه وطبيعة ملكيتها، على أنها شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي أخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة وهي تخضع للقانون العام وعلى ذلك اعتبرت من أشخاص القانون العام مع خضوعها

في العديد من جوانبها لأحكام القانون الخاص، وفي المقابل يمكن تقديمها بالنظر إلى نشاطاتها الاقتصادية على أنها مؤسسات إنتاج سلع وقد تكون صناعية أو تجارية أو فلاحيه أو مؤسسات تقديم خدمات كالنقل أو الاتصالات، البريد و المواصلات أو حرفية ، أو بالنظر إلي حجمها في السوق فتكون مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو ذات الحجم الكبير لتوصف مباشرة بالشركة أو الشركة الوطنية (عبد الله قادية، 2019 ص621).

كما يقصد بالإستثمار حسب المادة 2 من قانون الإستثمار أنه اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج ، أو اعادة التأهيل ، أو إعادة الهيكلة بالاضافة الى شرط المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات تقدية أو عينية .

أو استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية او كلية (قانون الاستثمار الجزائري، 2007 مادة2، ص2).

III. مجتمع وعينة الدراسة :

استخدمنا في هذه الدراسة المؤسسات المسجلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري

فيما يتعلق بمجتمع الدراسة فقد اعتمدنا على النسيج الاقتصادي الوطني إلي غاية نهاية 2020 تم تسجيل 2125472 مؤسسة (تاجر) مقيد في السجل التجاري حسب الشكلية التاليين (المجلة الوطنية المركز الوطني للسجل التجاري،2020) :

- أشخاص طبيعيون (مؤسسات فردية) 1914695
- أشخاص معنويون (مؤسسات جماعية) 210777

تتمثل عينة الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الناشطة في إقليم ولاية ورقلة والتي تم أخذ بياناتها من الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري فرع ورقلة .

وشملت العينة المدروسة 29875 مؤسسة ، حيث توجد علي مستوى الولاية المؤسسات الناشطة إلي غاية 06 أفريل 2022حسب الفرع المحلي للسجل التجاري عدد المؤسسات ذات الشخص الطبيعي 24968 وكذا المؤسسات ذات الشخص المعنوي 4907 الناشطين في ولاية ورقلة .

ولقد تم اختيار المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة للأسباب التالية :

- معرفة عدد المؤسسات الناشطة في إقليم الولاية
- معرفة عدد المؤسسات التي تنشط في القطاع الإنتاج السلع ، والتجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة والخدمات والتصدير والاستيراد .
- معرفة المؤسسات الاستثمارية وما الشكل القانوني التي تنتهجه هاته المؤسسة ، وموضوعنا هو أثر نمط الملكية والشكل القانوني علي السلوك الاستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة .

IV. عرض وتحليل نتائج الدراسة

نحاول تحليل احصائيات المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة والتوجهات الاستثمارية ،والأشكال القانونية والقطاعات الأكثر نشاطا علي مستوي البلديات والولاية.

1-4 توجه المؤسسات في منطقة ورقلة حسب الشكل القانوني:

نحاول من خلال هذا العرض معرفة الشكل القانوني الذي يميز المنطقة ، وكذلك توزعها على بلديات ولاية ورقلة .

الجدول رقم (1) تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب الشكل القانوني

Commune	forme juridique							total
	EPIC	EURL	GROUPEMENT	SARL	SNC	SPA	SUCCURSALE	
Ouargla	24	932	4	1169	46	117	1	2293
	1,05%	40,65%	0,17%	50,98%	2,01%	5,10%	0,04%	
Ain Beida	1	66		85	6	3		161
	0,62%	40,99%		52,80%	3,73%	1,86%		
N'goussa		13		26				39
		33,33%		66,67%				
Hassi Messaoud	5	488	16	995	15	103	6	1628
	0,31%	29,98%	0,98%	61,12%	0,92%	6,33%	0,37%	
Rouissat	1	324	4	303	12	4		648
	0,15%	50,00%	0,62%	46,76%	1,85%	0,62%		
sidi Khouiled		34		50	2	2		88
		38,64%		56,82%	2,27%	2,27%		
Hassi ben Abdallah	1	13		16	1	1		32
	3,13%	40,63%		50,00%	3,13%	3,13%		
el Borma		2		13		3		18
		11,11%		72,22%		16,67%		
Total	32	1872	24	2657	82	233	7	4907
	0,65%	38,15%	0,49%	54,15%	1,67%	4,75%	0,14%	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة هي 4907 مؤسسة ، ويعتبر الشكل القانوني ، الغالب هو الشركة ذات مسؤولية محدودة ب 2657 مؤسسة بنسبة 54,15 ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ب 1872 مؤسسة بنسبة 38,15 ثم يليها التوجه إلي الشكل مؤسسة ذات أسهم حسب مساهمة كل فرد داخل هذه المؤسسة بوجود 233 مؤسسة أي بنسبة 4,75 ، أما التوجه الي الأشكال الاخري بنسب ضئيلة جدا .

2-4 توجيه المؤسسات الشخص المعنوي والشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط:

نحاول من خلال هذا العرض توضيع النشاطات التجارية في المنطقة وتوزعها عبر بلديات الولاية

جدول رقم (2) تحليل المؤسسات الشخص المعنوي حسب قطاع النشاط:

Repartition Des Commercants Inscrits Personnes moral Au Registre Du Commerce Par Secteur D'activites Et Par Commune Au Niveau De La Wilaya De Ouargla Au 06 Avril 2022

commune	SECTEUR D'ACTIVITES							Total
	PROD BIENS	ETS PROD ARTIS	DIST GROS	DIST DETAIL	SERVICES	IMPORT	EXPORT	
ouargla	907	2	312	159	1220	118	22	2740
	33,10%	0,07%	11,39%	5,80%	44,53%	4,31%	0,80%	
ain beida	71		28	7	69	5	2	182
	39,01%		15,38%	3,85%	37,91%	2,75%	1,10%	
n'goussa	19		5	5	19		2	50
	38,00%		10,00%	10,00%	38,00%		4,00%	
hassi messaoud	451	4	178	188	968	60	2	1851
	24,37%	0,22%	9,62%	10,16%	52,30%	3,24%	0,11%	
rouissat	282		105	41	305	31	8	772
	36,53%		13,60%	5,31%	39,51%	4,02%	1,04%	
sidi khouiled	42		11	3	46			102
	41,18%		10,78%	2,94%	45,10%			
hassi ben abdallah	19		2		16	2		39
	48,72%		5,13%		41,03%	5,13%		
el borma	11		1		14			26
	42,31%		3,85%		53,85%			
Total	1802	6	642	403	2657	216	36	5762
	31,27%	0,10%	11,14%	6,99%	46,11%	3,75%	0,62%	

المصدر المركز الوطني للسجل التجاري

الشكل 1 النشاطات التجارية في منطقة ورقلة

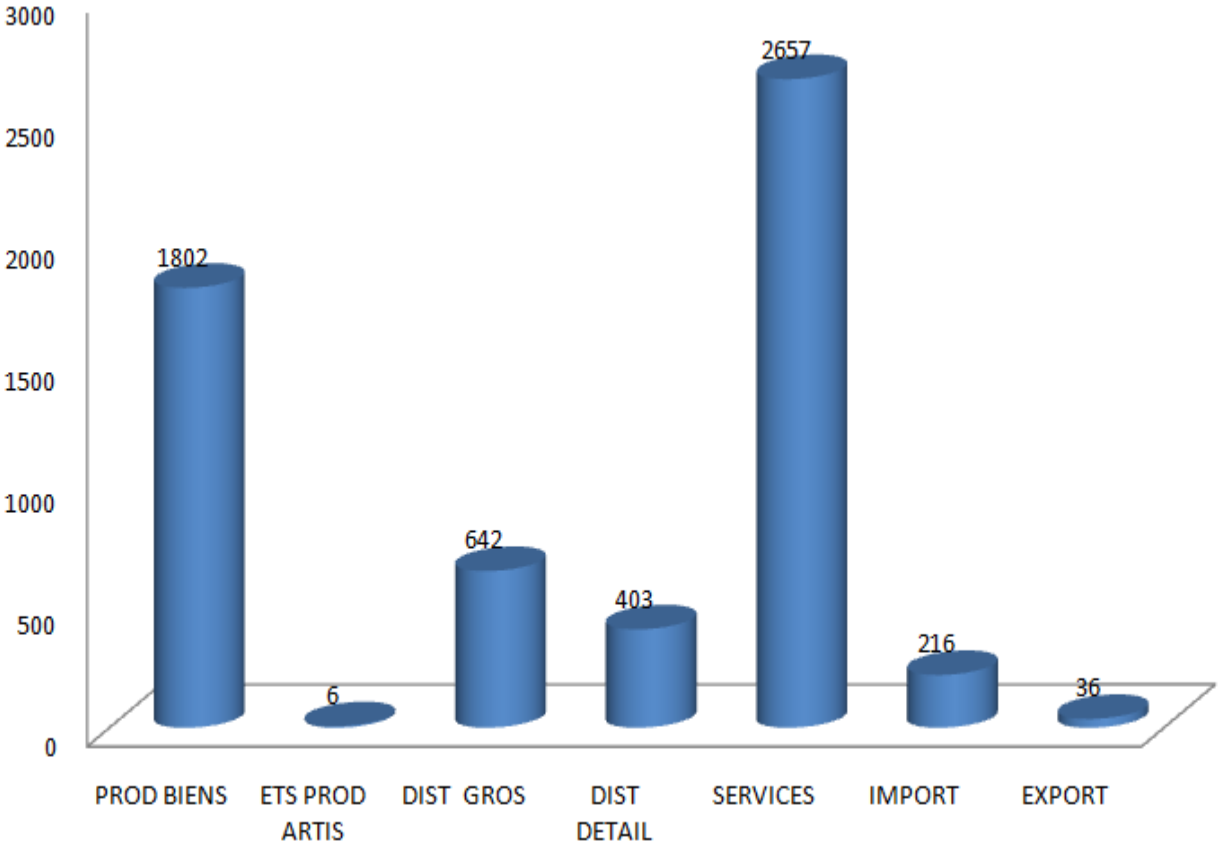

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن قطاع الخدمات هو الأكثر توجها للمستثمرين ، حيث يوجد 2657 مؤسسة بهذا القطاع بنسبة 46,11 من اجمالي المؤسسات 5762 مؤسسة ، ثم يليه القطاع الانتاج الذي يعتبر من الورشات ، المصانع ، الفلاحة ، ...الخ 1802 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجاة بالجملة 642 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة 403 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الاستيراد 216 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التصدير 36 مؤسسة .

3-4 تحليل المؤسسات الجماعية والفردية :

نحاول في هذا التحليل معرفة عدد المؤسسات الفردية (شخص طبيعي) والمؤسسات الجماعية (شخص معنوي) التي تنشط في إقليم ولاية وحسب كل بلدياتها

جدول رقم (3) تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي والشخص المعنوي

répartitions des commerçants inscrits au registre du commerce par commune au niveau de la wilaya de ouargla au 06 avril 2022

commune	personnes physiques	personne morales	total
ouargla	16699	2293	18992
	87,93%	12,07%	
ain beida	857	161	1018
	84,18%	15,82%	
n'goussa	517	39	556
	92,99%	7,01%	
hassi messaoud	3164	1628	4792
	66,03%	33,97%	
rouissat	3085	648	3733
	82,64%	17,36%	
sidi khouiled	439	88	527
	83,30%	16,70%	
hassi ben abdallah	162	32	194
	83,51%	16,49%	
el borma	45	18	63
	71,43%	28,57%	
total	24968	4907	29875
	83,57%	16,43%	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال الجدول السابق توضح لنا النتائج أن أغلبية المؤسسات التي تنتهج السياسة الاستثمارية هي مؤسسات فردية (شخص طبيعي) بنسبة 83,57 % أي 24968 مؤسسة ، ثم يليها المؤسسات الجماعية (شخص معنوي) بنسبة 16,43 أي 4907 مؤسسة .

4-4 تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط :

نركز في هذا التحليل علي المؤسسات الفردية والتوجهات الاستثمارية حسب قطاعات الأنشطة

جدول رقم 4) تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي حسب قطاع النشاط

répartition des commerçants inscrits PERSONNES PHYSIQUE au registre du commerce par SECTEUR D'ACTIVITES ET PAR commune au niveau de la wilaya de Ouargla au 06 avril 2022

commune	SECTEUR D'ACTIVITES						Total
	DIST GROS	ETS PROD ARTIS	DIST GROS	DIST DETAIL	SERVICES	EXPORT	
ouargla	2804	22	1150	5509	8854	8	18347
	15,28%	0,12%	6,27%	30,03%	48,26%	0,04%	
ain beida	260	0	84	227	459	0	1030
	25,24%		8,16%	22,04%	44,56%		
n'goussa	154	1	18	195	232	0	600
	25,67%	0,17%	3,00%	32,50%	38,67%		
hassi messaoud	458	1	161	1511	1395	0	3526
	12,99%	0,03%	4,57%	42,85%	39,56%		
rouissat	967	2	320	934	1336	5	3564
	27,13%	0,06%	8,98%	26,21%	37,49%	0,14%	
sidi khouiled	108	0	24	170	197	0	499
	21,64%		4,81%	34,07%	39,48%		
hassi ben abdallah	56	0	3	56	69	1	185
	30,27%		1,62%	30,27%	37,30%	0,54%	
el borma	11	0	1	32	6	0	50
	22%		2%	64%	12%		
Total	4818	26	1761	8634	12548	14	27801
	17,33%	0,09%	6,33%	31,06%	45,14%	0,05%	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال الجدول السابق توضح لنا نتائج تحليل المؤسسات الشخص الطبيعي (مؤسسات فردية) أن قطاع النشاط السائد في الولاية وكذا البلديات الاكثر نشاطا وماهو القطاع السائد في المنطقة .

حيث نلاحظ أن قطاع بحوالي: 4818 مؤسسة بنسبة 17,33 ، ثم يليها قطاع الخدمات إذ توجد بهذا القطاع حوالي 12548 مؤسسة (تاجر) بنسبة 42,14 ، ثم يليها قطاع التجارة بالتجزئة حيث توجد بهذه المنطقة حوالي 8634 مؤسسة (تاجر) ينشطون في هذا القطاع بنسبة 31,06 ، ثم يليها قطاع التجارة بالجملة بوجود 1761 مؤسسة (تاجر) بنسبة 6,33 ، أما بالنسبة للقطاع التصدير فهو شبه منعدم

5-4 التوجه الإستثماري للمؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة

نحاول من خلال المبحث التعرف علي المؤسسات الناشطة في اقليم ولاية ورقلة ، والتوجهات الاستثمارية من خلال قطاعات النشاط

نحاول من خلال هذ المطلب معرفة التوجه الاستثماري للمؤسسات الفردية والجماعية حسب قطاعات الانشطة.

جدول 5 احصائيات الي غاية 2020 حسب قطاع النشاط بالنسبة للمؤسسات الفردية والجماعية (شخص طبيعي ، شخص معنوي)

احصائيات إلى غاية 2020 ولاية ورقلة

إلى غاية سنة 2020	طبيعي	معنوي	المجموع
انتاج السلع	**6538**	**2099**	**8637**
	75,70%	**24,30%**	
الجملة	**1830**	**570**	**2400**
	76,25%	**23,75%**	
التجزئة	**13327**	**456**	**13783**
	96,69%	**3,31%**	
الخدمات	**15397**	**2914**	**18311**
	84,09%	**15,91%**	
التصدير	**19**	**340**	**359**
	5,29%	**94,71%**	
الاستيراد	**0**	**35**	**35**
		100%	
المجموع	37111	6414	**43525**
	85,26%	**14,74%**	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الجدول يتوضح لنا أن المؤسسات الفردية بالنسبة لقطاع الانتاج الاكثر استثمارا أي بنسبة 75,70 مقارنة مع المؤسسات الجماعية بنسبة 24,30 ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بالنسبة للمؤسسة الفردية ب76,25 مقارنة المؤسسة الجماعية ب 23,75 ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة ب 96,69 مقارنة بالمؤسسات الجماعية ب 3,31 للمؤسسات الجماعية ، ثم يليه قطاع الخدمات ب84,09 مقارنة 15,91 للمؤسسات الجماعية ، أما للتصدير والاستيرد المؤسسات الجماعية هي التي تقوم بالاستثمار في هذا القطاع بنسبة 100.

الشكل رقم 2 توزع المؤسسات الفردية والجماعيةحسب قطاع النشاط

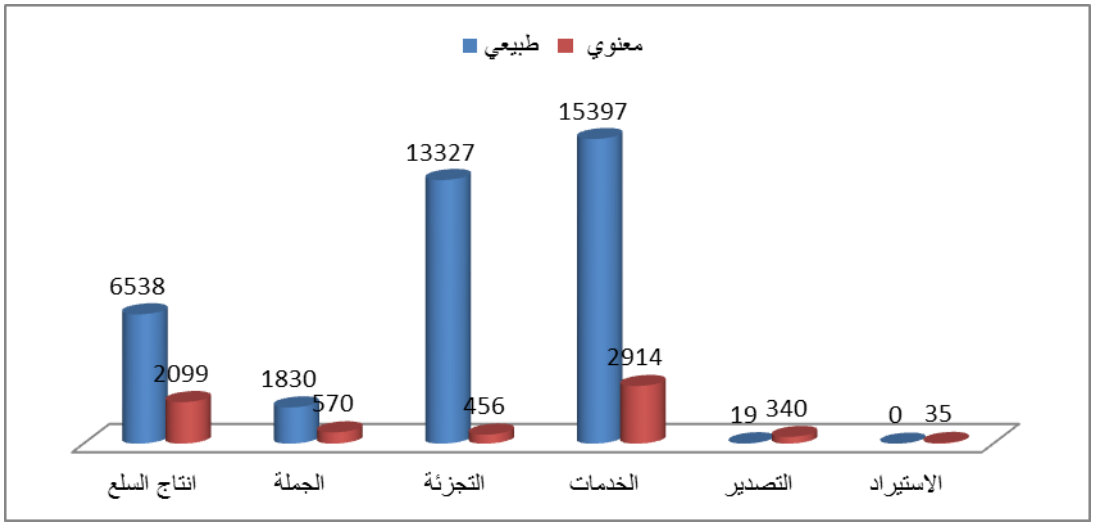

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الشكل يتوضح لنا أن التوجه الي المؤسسات الفردية بدل المؤسسات الجماعية في جميع القطاعات الاستثمارية .

الشكل رقم 3

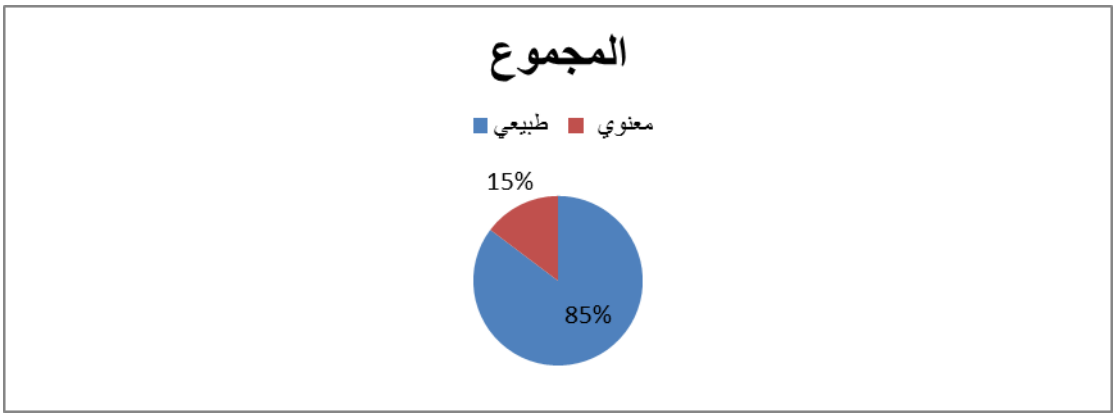

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

من خلال هذا الشكل يتوضح لنا الاشخاص المستثمرون يتوجهون للمؤسسات الفردية (شخص طبيعي) بنسبة 85 بينما يتوجهون المستثمرون للمؤسسات الجماعية (شخص معنوي) بنسبة 15 .

6-4 الفئات العمرية للمؤسسات الفردية والجماعية :

نحاول من خلال هذا الجزء معرفة طبيعة الجنس المسيرللمؤسسات الفردية والجماعية من رجال ونساء .

جدول رقم 6 الفئة العمرية إحصائيات (رجال ونساء) 2020

احصائيات سنة 2020 ولاية ورقلة

الفئة العمرية	رجال	نساء	المجموع
18-19سنة	6	0	6
	100%		
20-28 سنة	1760	121	1881
	93,57%	6,43%	
29-38 سنة	9847	679	10526
	93,55%	6,45%	
39-48 سنة	9889	810	10699
	92,43%	7,57%	
49-58 سنة	5336	707	6043
	88,30%	11,70%	
59-68 سنة	2287	424	2711
	84,36%	15,64%	
أكثر من 69 سنة	1166	219	1385
	84,19%	15,81%	
المجموع	30291	2960	33251
	91,10%	8,90%	

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

توضح لنا من خلال جدول الفئة العمرية رجال أن أغلب المستثمرون في قطاعات النشاط هم من فئة العمرية من 39 سنة الي غاية 48 سنة الذين يسيرون مؤسساتهم الفردية أو مسيرون في المؤسسات الجماعية أو مسيرون غير شركاء في المؤسسات الجماعية بعد تعيينهم من طرف ملاك الشركة وعددهم 9889 مسير ، ثم يليه الفئة العمرية من 29 سنة إلي غاية 38 سنة ويبلغ عدد المسيرين 9847 ، حيث لاحظنا أن الفئة العمرية من 18 سنة الي 19 سنة يوجد 6 مسيرين فقط وذلك نظرا لوجود الشباب في هذا السن يزاولون دراستهم وان السن القانوني للسجل التجاري هو 19 سنة كاملة كما لا توجد مرآة مسيرة في هذه الفئة ، ثم يليه لفئة العمرية من 20 سنة الي غاية 28 سنة يوجد 1760 مسير مؤسسة ، ثم يليه الفئة العمرية أكثر من 69 سنة حيث يوجد 1166 مسير.

الشكل 4 توزع الفئة العمرية والجنس (رجال ونساء)

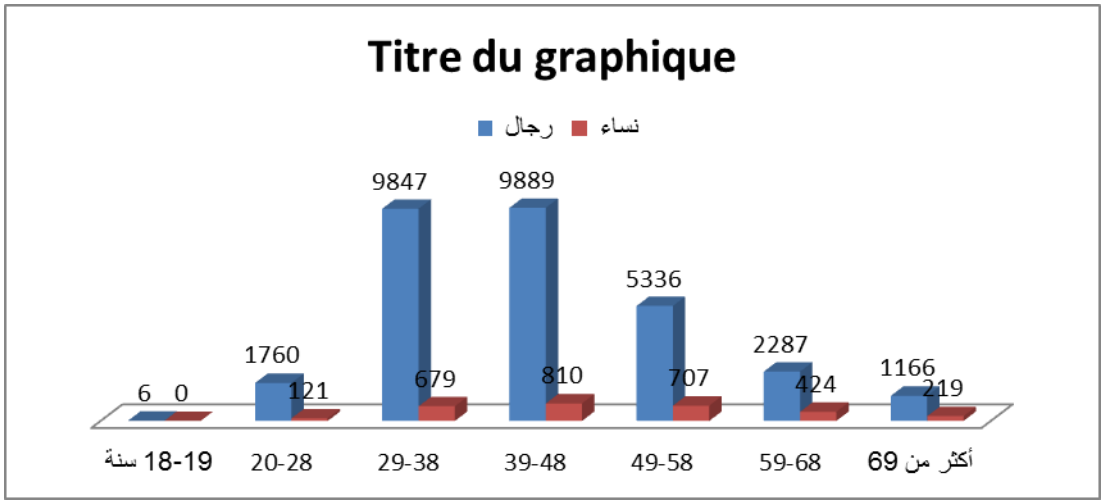

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان الأكثر الفئة العمرية الذي يقومون بتسيير المؤسسات سواء مؤسسات فردية أو مؤسسات جماعية هم الفئة في السن 39-48 بوجود 9889 مسير منها 810 مسيرة نساء ، ثم يليها الفئة في السن 29-38 بوجود 9847 مسير منها 679 نساء ، ثم يليها الفئة العمرية في السن 49-58 بوجود 5336 مسير منها 707 نساء ، ثم يليها الفئة العمرية في السن 59-68 بوجود 2287 مسير منها 424 نساء ، ثم يليه الفئة العمرية في السن 20-28 بوجود 1760 مسير منها 121 نساء ، ثم يليها الاكثر من 69 بوجود 1166 مسير منها 219 نساء ، ثم يليها في الأخير الفئة العمرية في السن 18-19 مسير كلهم رجال لا يوجد العنصر النسوي في التسيير.

الشكل رقم 5 التزيع حسب جنس المسير

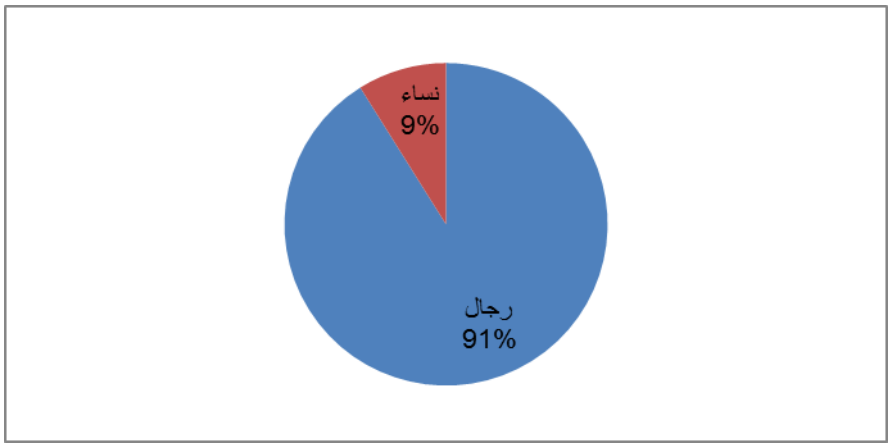

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري

يتوضح لنا من خلال هذا الشكل أن اغلب المسيرون في المؤسسات سواء فردية او جماعية هم رجال بنسبة 91 بينما المسيرات من النساء بنسبة 9 .

V. مناقشة النتائج:

- **الشكل القانوني السائد في المنطقة:**

من خلال معطيات الجدول 3 والجدول 4 والجدول 5 نلاحظ أن أغلبية المؤسسات التي تنتهج السياسة الاستثمارية هي مؤسسات فردية (شخص طبيعي) بنسبة 83,57 % أي 24968 مؤسسة ، ثم يليها المؤسسات الجماعية (شخص معنوي) بنسبة 16,43 أي 4907 مؤسسة، وللاجابة على سبب هذا التفاضل لابد من الرجوع الى طبيعة النشاطات الغالبة في المنطقة إذ أن المؤسسات الفردية بالنسبة لقطاع الانتاج الاكثر استثمارا أي بنسبة 75,70 مقارنة مع المؤسسات الجماعية بنسبة 24,30 وذلك حسب ثقافة المستثمر من خلال التوجه الي المؤسسات الفردية ، ثم يليه قطاع التجارة بالجملة بالنسبة للمؤسسة الفردية ب76,25 مقارنة المؤسسة الجماعية ب 23,75 ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة ب 96,69 مقارنة بالمؤسسات الجماعية ب 3,31 للمؤسسات الجماعية ، ثم يليه قطاع الخدمات ب84,09 مقارنة 15,91 للمؤسسات الجماعية ، أما للتصدير والاستيرد المؤسسات الجماعية هي التي تقوم بالاستثمار في هذا القطاع بنسبة 100 ، في حين يتوجه المستثمرون في باقي القطاعات الي المؤسسات الفردية ، كما ذكرنا سابقا لبساطة الاجراءات في فتح و غلق السجل التجاري ، الى جانب غياب الثقة في المعاملات المالية بين الشركاء.

أما بالنسبة للمرتبة الثانية فنلاحظ الشكل القانوني الغالب هو الشركة ذات مسؤولية محدودة ب 2657 مؤسسة بنسبة 54,15 وهذا حسب معطيات الجدول 1 والتوجه إلي هذا الشكل الذي يتألف من شخصين فما أكثر وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مال المؤسسة ، وذلك كله من أجل تقليل تكلفة رفع رأس مال المؤسسة ثم يليها مؤسسة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ب 1872 مؤسسة بنسبة 38,15 والتوجه إلي هذا الشكل أن مسير الشركة هو المساهم الوحيد في حين يتحمل جميع أعباء وخسائر المؤسسة ، في حالة الإفلاس فإنه يتم اللجوء إلي أموال مسير هذه الشركة الخاصة.

يأتي بعد ذلك التوجه الى الشكل "مؤسسة ذات أسهم" حسب مساهمة كل فرد داخل هذه المؤسسة بوجود 233 مؤسسة أي بنسبة 4,75 ، أما التوجه الي الأشكال الاخري بنسب ضئيلة جدا .

لا يمكن إعطاء إجابة دقيقة على سبب تفضيل الشكل القانوني، الا انه يمكن افتراض مجموعة من الاسباب من بينها:

البعد الثقافي: سيما مايتعلق بالعادات والتقاليد المحلية وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ورقلة، الى جانب ، أن المؤسسات الفردية للأشخاص الطبيعيين تسمح للأفراد بتشكيل شركاتهم الصغيرة والمتوسطة وتشغيلها، وهذا يمكن أن يكون عاملا مهما في مجتمع يعتمد بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن المؤسسات الفردية للأشخاص الطبيعيين تسمح بالمرونة في إدارة أعمالهم والتحكم في أمورهم المالية، ونحدد المرونة كما يلي:

- سهولة الإنشاء: يمكن للأفراد إنشاء مؤسسات صغيرة بشكل سهل وبتكلفة منخفضة، وهذا يشجع على إنشاء المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المرونة في التشغيل: تتميز المؤسسات الصغيرة بالمرونة في التعامل مع العملاء والتكيف مع التغيرات في السوق والاقتصاد، وهذا يجعلها قادرة على البقاء في المنافسة مع الشركات الكبيرة.
- استغلال المزايا الضريبية التي يمكن أن يوفرها هذا النمط.

- **النشاط الأكثر توجها من طرف مستثمري المنطقة:**

بالنسبة للمستثمرين الافراد شخص طبيعي:

من خلال الجدول 4 نلاحظ أن قطاع الانتاج والذي هو عبارة عن الانتاج الصناعي مثل المصانع ، الورشات ، الزراعة ، البناء ، توجد بولاية ورقلة في هذا القطاع 4818 مؤسسة بنسبة 17,33 ، ثم يليها قطاع الخدمات والذي يعتبر القطاع الحساس نظرا للخدمات التي يقدمها هذا القطاع من الاطعام ، النقل ، الكراء ، ...الخ ، ويعتبر القطاع الرئيسي في ولاية ورقلة نظرا لكون هذه الولاية منطقة النشاط ، عاصمة البترول فانها تحتاج الي تلبية الخدمات المطلوبة من طرف طالبيها ، إذ توجد بهذا القطاع حوالي 12548 مؤسسة (تاجر) بنسبة 42,14 ، ثم يليها قطاع التجارة بالتجزئة الذي يعتبر القطاع الثاني في الولاية الذي يوفر الحاجيات اليومية للمواطن من محلات لبيع المواد الغذائية ،الالبسة ، الخضر و الفواكه ، مواد البناء ...الخ ، حيث توجد بهذه المنطقة حوالي 8634 مؤسسة (تاجر) ينشطون في هذا القطاع بنسبة 31,06 ، ثم يليها قطاع التجارة بالجملة بوجود 1761 مؤسسة (تاجر) بنسبة 6,33 ، أما بالنسبة للقطاع التصدير فهو شبه منعدم لكون هذا النشاط يشترط شكل قانوني اخر.

يوجد عدة أسباب لتفضيل الأفراد للاستثمار في الإنتاج والخدمات، وهي كالتالي:

-1الاستدامة: يعتبر الاستثمار في الإنتاج والخدمات أكثر استدامة بالمقارنة مع الاستثمار في السلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن، حيث يتعرض سوق السلع الأساسية للتقلبات الكبيرة في الأسعار ويمكن أن تنخفض قيمتها بشكل كبير في فترة وجيزة.

-2الطلب الدائم: يتوفر الطلب على الخدمات والسلع المنتجة بشكل دائم ومستمر، ولا يتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية، بينما يمكن أن يتأثر الطلب على السلع الأخرى بشكل كبير بتغيرات العرض والطلب، والقدرة الشرائية وذوق المستهلك، وقد نفسر هذا بطبيعة الخدمات التي تتمحور في مجملها على المشاريع التي تمنحها الصفقات العمومية والتي تعتبر موجه أساسي للاستثمار.

-3المرونة: يمكن تعديل الإنتاج والخدمات بشكل أسهل وأسرع مقارنة بالسلع، وبالتالي يمكن التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بسهولة.

-4الابتكار: يتطلب الاستثمار في الإنتاج والخدمات الابتكار والتجديد المستمر لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية، وهذا يعني أنه يمكن تحقيق أرباح أكبر عن طريق تحقيق تحسينات مستمرة وتطوير منتجات جديدة.

-5الاستثمار الاجتماعي: يمكن للاستثمار في الإنتاج والخدمات أن يسهم في تحسين الظروف المعيشية للناس والتنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن يكون للاستثمار في هذا القطاع أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي على المجتمع.

بالنسبة للمستثمرين الجماعيين شخص معنوي:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قطاع الخدمات هو الأكثر توجها للمستثمرين ، باعتبار الولاية منطقة النشاط ومنطقة بترولية ومنطقة عبور وهذا يستدعي توفر خدمات النقل ، الاطعام ، الكراء ، الخدمات البترولية ، مؤسسات تموين قواعد الحياة ....الخ ، حيث يوجد 2657 مؤسسة بهذا القطاع بنسبة 46,11 من اجمالي المؤسسات 5762 مؤسسة ، ثم يليه القطاع الانتاج الذي يعتبر من الورشات ، المصانع ، الفلاحة ، ...الخ 1802

مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجاة بالجملة 642 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التجارة بالتجزئة 403 مؤسسة ، ثم يليه قطاع الاستيراد 216 مؤسسة ، ثم يليه قطاع التصدير 36 مؤسسة وسبب قلتها في قطاع التصدير هو البعد الجغرافي للمنطقة عن مراكز العبور التجارية.

- **تأثير العمر على التوجه الاستثماري:**

بالنسبة للفئة العمرية فنلاحظ أن فئة من 39فما فوق هي الغالبة ويمكن تفسير تدني نسبة الشباب اقل من 39 الى بعض العوامل مثل وجود الشباب في هذا السن يزاولون دراستهم وان السن القانوني للسجل التجاري هو 19 سنة كاملة.

الخاتمة

حاولنا خلال هذه الدراسة التعرف علي عدد المؤسسات الناشطة في إقليم ولاية ورقلة ، ومدي توجه المؤسسات علي قطاعات النشاط في هاته الولاية ، وبالاعتماد على تحليل دراسات إحصائية مقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري قم

خلصنا الى النتائج التالية:

- أن المؤسسات في ولاية ورقلة متنوعة من حيث الأشكال قانونية والغالب فيها المؤسسات الفردية بشكل كبير بالنسبة للشخص الطبيعي ، أما بالنسبة للمؤسسات الجماعية (شخص معنوي) يتجهون الي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة بغض النظر باقي الأشكال .
- توجه المؤسسات في قطاع النشاط هو قطاع ألخدماتي وهذا راجع إلي طبيعة المنطقة وسلوك المستثمر في ولاية ورقلة.
- يؤثر الشكل القانوني علي السلوك الاستثماري ، من خلال ثقافة المستثمر ،وكذا المحيط الذي يعيش فيه المستثمر.
- ان الشكل القانوني يؤثر علي سلوك المستثمر من خلال المجتمع أو الوسط الذي يعيش فيه أو ثقافة الفرد بحد نفسه ، من خلال متابعة بعض المستثمرين أو التوجه إلي قطاع معين.
- أن القطاع الذي يتوجه إليه المستثمر يوضح خصوصيه ولاية ورقلة في الاستثمار ، ل كونها منطقة بترولية فنلاحظ قطاع ألخدماتي الغالب في هذه المنطقة، ومثال آخر ولاية سطيف منطقة التجارة بالجملة نلاحظ أن القطاع الغالب هناك التجارة بالجملة.
- يتاثر التوجه الاستثماري في منطقة ورقل ببعض العوامل السسيولوجية مثل عمر المستثمر وكذلك جنسه حيث نلاحظ تغلب فئة الكهولة على المستثمرين بالاضافة الى قلة فئة النساء في مجال الاستثمار.

المراجع:

- فتحي محدة، عبد الباسط محدة (2016)، دوافع ومحددات الاستثمار في المغرب العربي مجلة الحقوق والحريات، العدد 03.
- حاتم فارس الطعان (2016)، مطبوعة بيداغوجية (الاستثمار أهدافه دوافعه)، جامعة بغداد.
- أودو فوبرفليد (2005)، خطة العمل لانطلاقة ناجحة :التحديات - البناء – التكوين – التقويم، العبيكان للنشر.
- سيد عبد النبي محمد (2019)، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز ، الجيزة ،دار الكتب المصرية .
- الفضيل الرتيمي (2017) ، التحليل السوسيولوجي للمؤسسة ، محاضرة التنظيم ، ماستر 2 ، جامعة سعد دحلب البليدة .
- عبد الله قادية (2019) ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، يونيو ، المجلد 16، العدد 1.
- الجريدة الرسمية الجزائر (2007) ، قانون الاستثمار ، 2007 ، المادة 2 .
- حساني مراني (2016)، بعض الخصائص الأساسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ، مجلة المؤسسة ، 2016 ،العدد ، 05
- بوده نبيل ،اجيس سليم (2015)،النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر،مذكرة مكملة لشهادة الماستر في قانون الاعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية.
- المركز الوطني للسجل التجاري 2020.
- Youcef El Alami,Abdellali Fadlallah,Houda Bellamine, Pression Fiscal Investissment et Croissance économique, revue Francaise deconomie et de gestion ,ISSN:2728-0128,volume2 :N6,p20,2021
- Ekodo Raymond,Ndam Mama,Ousmanou Komanda; Investissement Direct étranger et Croissance économique CEMAC revue Marocaine d économie ,:N3, ,2020